اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي و الفني وتبادل الخبرات الليبية التونسية (1957-1974)

أ.م.د. سرمد عكيدي فتحي
الجامعة العراقية/ كلية التربية/ قسم التاريخ
sarmed.f@gmail.com

الملخص:

عملت الدراسة على رصد أتفاقيات التعاون الاقتصادي و الثقافي والفني وتبادل الخبرات بين ليبيا وتونس بعد استقلالهما وأصبحتا من الدول ذات السيادة، وقد جاءت أولى هذه الخطوات بعد توقيع أول أتفاقية رسمية بين البلدين عام 1957 لتنتهي هذه العلاقة وتهبط الى أدنى مستوى بعد اعلان الجربه عام 1974، والذي مثل هبوط الخط البياني في العلاقات السياسية والاقصادية والثقافية بينهما .

الكلمات المفتاحية: اتفاقيات التعاون، الاقتصادي، الفني، الثقافي، تبادل الخبرات، ليبيا، تونس.

Economic, technical and cultural cooperation agreements and the exchange of Libyan-Tunisian experiences (1957-1974)

Assis. Prof. Dr. Sarmad Akidi Fathi
Iraqi University / College of Education / Department of History

Summary:

The study worked on the balance of economic and technical cooperation agreements and the exchange of experiences between Libya and Tunisia after their independence and became one of the sovereign states, and the first of these steps came after the signing of the first official agreement between the two countries in 1957 to end this relationship and go down to the lowest level after declaring the experiment in 1974, which represented The falling line in the political, economic and cultural relations between them.

Key words: cooperation agreements, economic, technical, cultural, exchange of experiences, Libya, Tunisia.

المقدمة:

تُعد الروابط الجغرافية الثقافية والتأريخية من العوامل الرئيسة التي تُحكم التعامل والعلاقة بين أي دولتين متجاورتين، ولذا فان أرتباط كلاً من ليبيا وتونس بصلة الجوار الجغرافي قد أثر بدوره على تطور العلاقات بينهما .

وجاءت أتفاقية الأخاء وحسن الجوار الموقعة بين ليبيا وتونس في يناير/ كانون الثاني من عام 1957 لتكون بمثابة حجر الزاوية في بناء العلاقات بينهما وعلى الاصعدة كافة السياسية والاقتصادية والثقافية وتبادل الخبراء الفنيين، فهي تمثل أول وثيقة رسمية موقعة للتعاون بعد نيلهما الأستقلال التام، فمثلت في الحق بداية ونقطة تحول في العلاقات بين البلدين ونقطة انطلاق المباحثات وتبادل الزيارات لمسؤولي البلدين لوضع اللمسات والتمهيد لبدء انطلاق تفعيل بنود اتفاقية الأخاء وحسن الجوار .

ومن هذه الأهمية التأريخية انطلقت فرضية الدراسة في بحث آلية أتفاقيات التعاون الاقتصادي والتبادل الفني بين البلدين منذ عام 1957 وحتى عام 1974 الذي مثل نهاية لهذه الدراسة، والذي مثل نقطة تحول جوهرية في تاريخ العلاقات الليبية– التونسية، وإحداث شرخاً كبيراً في كافة مجالات التعاون، ذلك العام الذي شهد اعلان بيان جربه من قبل الرئيس الليبي معمر القذافي من جزير جربة في تونس والذي نص على قيام وحدة أندماجية بين البلدين تحت اسم الجمهورية العربية الاسلامية.

أولاً: اتفاقيات التعاون الاقتصادي الليبية التونسية (1957-1974):

بعد أن نالت ليبيا استقلالها عام 1951[1] ومن بعدها تونس عام 1956[2]، اعترفت الحكومة الليبية بالمملكة التونسية دولة مستقلة ذات سيادة بموجب قرار مجلس الوزراء الليبي في 11 أبريل/ نيسان 1956[3]، وتأكيداً للأرادة السياسية الليبية في ذلك المجال، بعث

---

(1) في الحادي والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1949، اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها المرقم (289) القاضي باستقلال ليبيا بأقاليمها الثلاثة (برقة- طرابلس- فزان) وقيام دولة مستقلة ذات سيادة ، على أن لايتعدى ذلك الاعلان عن الاول من يناير/كانون الثاني من عام 1952، فأقرت الجمعية الوطنية في اجتماعها المنعقد في الثاني من ديسمبر/ كانون الاول 1950عام بالاجماع ان تكون ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، ويكون نظامها اتحادياً فدرالياً عادلاً. وفي الرابع والعشرين من ديسمبر/كانون الاول عام 1951 أعلن محمد ادريس السنوسي من مدينة بنغازي استقلال ليبيا، وجاء في كلمته بالمناسبة قائلا"الى شعبنا الكريم... نعلن رسمياً ان ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة". للمزيد انظر سامي حكيم ، حقيقة ليبيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص44 .

(2) خشيت الدوائر السياسية من خطورة الاوضاع في تونس في وقت كانت الثورة المسلحة في الجزائر على أشدها، ولذلك لم تكن فرنسا ترغب في فتح جبهة جديدة والتعامل مع جبهتين في آن واحد. وعليه صرح رئيس الحكومة الفرنسية جي موليه (Guy ollet) في الحادي والثلاثين من يناير/كانون الثاني عام 1956 بان الاتفاقيات التي عقدت مع فرنسا لاتشكل حائلاً أمام حصول تونس على استقلالها التام . فبدأت المفاوضات بين الحكومة التونسية والفرنسية في فرنسا عام 1956وانتهت بالتوقيع على عقد اتفاقية في العشرين من مارس/ آذار عام 1956 والذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال تونس. للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الكريم عزيز، نضال شعب تونس (1881-1956)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001، ص555؛ خليفة الشاطر، المقاومة والتحرير (1952-1956) في تونس عبر التاريخ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005، ص174 .

(3) د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2696، المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب (ليبيا)، تقرير المفوضية حول اعتراف ليبيا باستقلال تونس والمرقم س/115/1 في 17 نيسان 1956، و 24 ، ص64 .

الملك أدريس الاول[1] برقية تهنئة الى الحكومة التونسية بمناسبة اعلان استقلال تونس[2]، وصدر بلاغ مشترك عن الحكومتين في 11 يونيو/ حزيران 1956، أعلن فيه عن أنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين على مستوى تبادل السفراء بينهما[3] .

وللرغبة المتبادلة بين الدولتين في تعزيز روح التعاون لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وتنمية العلاقات الفنية وتبادل الخبرات في مجالات عدة[4]، جرت مفاوضات مطولة عقدت في تونس في 6 يناير/ كانون الثاني عام 1957 بين الحكومة الليبية برئاسة

---

(1) هو محمد بن ادريس السنوسي، ولد في واحة الجغبوب بليبيا عام 1890، أدخل الُكتاب في الكفرة وحفظ القرآن وهو ابن الخامسة عشر، كفله عمه احمد الشريف السنوسي بعد وفاة والده بتسلم قيادة الحركة السنوسية عام 1915بعد هزيمة عمه امام البريطانيين ومغادرته البلاد. أسس الجيش السنوسي الذي عرف فيما بعد بجيش التحرير الليبي الذي اشترك في الحرب ضد الايطاليين، وفي عام 1951 أصبح ملكاً على ليبيا حتى عام 1969، اذ قامت مجموعة من الضباط العسكريين باسقاط نظام حكمه وتنحيته عن المنصب، فلجأ الى مصر وبقي فيها حتى عام 1983 حيث توفي هناك. للمزيد ينظر هند عادل اسماعيل النعيمي، ادريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا (1890–1952)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية(ابن رشد)، جامعة بغداد، 2009 ؛ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ط1، بيروت، 1974، ص33 .

(2) د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2694، المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب (ليبيا)، تقرير المفوضية حول استقلال تونس والمرقم س143/1/ في 30 نيسان 1956، و22، ص56.

(3) تم اعتماد عامر المكنى كأول سفير تونسي لدى ليبيا، وبالمقابل تم اعتماد عبد السلام البسيكري سفيراً فوق العادة لدى الحكومة التونسية.للمزيد ينظر د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2694، المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب (ليبيا)، تقرير المفوضية لشهر حزيران عام1956 حول تسمية سفراء البلدين والمرقم س266/1/ في 2 تموز 1956، و 8، ص25–26 .

(4) مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات بين الدول العربية شمال افريقيا، القاهرة، 1993، ص430 .

مصطفى بين حليم [1] مع الحبيب بورقيبة [2] رئيس الحكومة التونسية أنتهت بالتوصل الى ضرورة عقد اتفاقية بينهما رغبة في توثيق عرى التعاون الاقتصادي والسياسي وتبادل الخبرات الفنية والصحفية والتعليمية والثقافية [3].

---

(1) سياسي ليبي، ولد في 9 يناير/ كانون الثاني 1921، لاسرة من مدينة درنة ،أمتهنت التجارة و هاجرت الى مصر اثناء الاحتلال الايطالي لليبيا، واستقر بها الحال في الاسكندرية، حيث ولد مصطفى احمد بن حليم فيها، وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، ثم درس بكلية سانت كلين الفرنسية الهندسية، والتحق للعمل في شركة أيجيكو الفرنسية للانشاءات حتى استدعاه الأمير أدريس السنوسي أمير برقة ليتولى وزارة الاشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة المستقلة عام 1950، ثم أصبح رئيساً للوزراء عام 1954 حتى استقالة عام 1957، عين سفيراً لليبيا في فرنسا منذ عام 1958 وحتى عام 1960 ، ثم اعتزل العمل السياسي بعد ذلك. للمزيد ينظر: سحر جميل جبار، مصطفى احمد بن حليم ودوره السياسي في ليبيا(1921–1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2017؛ منى محمد حسون السعدي،العلاقات المصرية الليبية(1952–1969)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2011، ص85 ؛ سيد عوض عثمان، العلاقات الليبية المصرية (1904–1992)، ط1، القاهرة، 1994، ص82 ؛ فلاح حسن مخلف ظاهر الجبوري، العلاقات الليبية – التونسية السياسية والاقتصادية 1951– 1987،كلية التربية، جامعة سامراء، 2019،ص37.

(2) سياسي تونسي ، ولد عام 1903 في مدينة المنتسير الساحلية، تخرج من كلية الحقوق في باريس عام 1927، انضم الى الحزب الحر الدستوري عام 1933، تم اعتقاله لنشاطه السياسي عام 1934 وأفرج عنه عام 1936، وتم اعتقاله للمرة الثانية بعد اندلاع الثورة المسلحة في تونس عام 1952، عاد الى تونس بعد أن أفرجت عنه الحكومة الفرنسية، تولى أول حكومة بعد الاستقلال لتونس في العشرين من آذار عام 1956. توفي في السادس من ابريل/نيسان عام 2000. للمزيد ينظر حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (1933–1987)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003، ص4–16 .

(3) عبد الحكيم احمد حبيب، النظام السياسي في ليبيا (1969–1992)، منشورات اللجنة الشعبية الليبية، طرابلس، 2006، ص185 .

وتم تكليف كلاً من سليمان الجربي [1] وزير الخارجية الليبي والدكتور الصادق المقدم[2] وزير الخارجية التونسي بتمثيل بلديهما لتوقيع اتفاقية الأخاء وحسن الجوار التي كانت تمثل بداية جديدة للعلاقات بين البلدين [3]

---

(1) هو علي سليمان الجربي الساحلي، سياسي ليبي، ولد في بنغازي عام 1924، أكمل تعليمه في المدارس الايطالية الحكومية، ثم التحق بالمدارس البريطانية في القاهرة (1945–1947)، حصل على شهادة القانون من جامعة لندن 1951، وفي عام 1952 عين ناظراً للعدل في ولاية برقة، ثم وزيراً للمواصلات والمالية والعدلية، عمل وزيراً للخارجية وللمدة (1954–1957) ، وما لبث أن أصبح رئيساً للديوان الملكي (1958–1965)، وفي عام 1967 استقال من عمله السياسي والتحق العمل في جامعة قاريونس كاستاذ جامعي، وفي عام 1976حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة فينسيا، توفي عام 2004. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد محمود علو السامرائي، الازمة السياسية البريطانية–الليبية (1970–1986)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت ، مج7، العدد 22، 2015، ص264–265 .

(2) طبيب وسياسي تونسي، ولد عام 1914 في العاصم التونسية (تونس)، أكمل فيها دراسته الثانوية ثم سافر الى باريس وحصل على شهادة البكالوريوس في الطب، أنضم الى الحزب الحر الدستوري الجديد عام 1955، انتخب نائباً في المجلس القومي التأسيسي عام 1956، وفي العام نفسه عين سفيراً في القاهرة حتى التاسع والعشرين من أغسطس/ آب عام 1957 إذ أصبح وزيراً للخارجية وأستمر في منصبه حتى عام 1962، عُين سفيراً في باريس عام 1964، توفي عام 1993. للمزيد ينظر الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia.org؛ حسن زغير حزيم، المصدر السابق، ص123 .

(3) تألفت الاتفاقية من عشرة مواد نصت على ضرورة التشاور بين البلدين وتنسيق سياساتهما تجاه الدول الشقيقة من أجل الامن والسلام، ويتعهد الطرفان بدعم علاقات الأخاء بينهما، وعدم اشتراك أي منهما في حلف يمس مصالح الطرف الآخر، وأن الطرفين متضامنان في سرائهما وضرائهما، فاذا ما تعرض احدهما لخطر أو مس بضرر اعتبر ذلك الطرف الآخر بمثابة تهديداً له، ويتوجب على الطرفين احترام نظام الحكم القائم في دولتيهما، ويتعهدان بعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي الى تغيير ذلك النظام، كما شملت الاتفاقية على تدعيم التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية وتسهيل اقامة رعايا كل طرف=

تضمنت اتفاقية الأخاء وحسن الجوار فيما يخص الجانب الاقتصادي ما يأتي [1]:

المادة الاولى /

أقامة علاقات اقتصادية بين البلدين على أساس المساواة والمنافع المتبادلة بين البلدين، وبذل الطرفان ما بوسعهما للوصول بالعلاقات الاقتصادية الى مراحل متقدمة .

المادة الثانية/

تسمح حكومة الجمهورية التونسية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية من المملكة الليبية المتحدة والمدرجة في القائمة (أ)، وبالمقابل تسمح حكومة المملكة الليبية المتحدة باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية والمدرجة في القائمة (ب) من الجمهورية التونسية [2] .

المادة الثالثة /

عملية الشراء من قبل البلدين تكون بالجنيه الاسترليني .

المادة الرابعة /

=لدى الطرف الآخر. للمزيد ينظر صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص133 .

(1) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص312 .

(2) القائمة(أ) الدواجن والمواشي، الفول السوداني، التمور، البترول ومشتقاته، الاسفنج، زيت الخروع، التين، الحناء، المياه المعدنية. أما القائمة (ب) فتشمل زيت الزيتون، الكحول، البقوليات الجافة، الآثاث والادوات المنزلية، الاسمنت، الفوسفات، الصابون، الفخار. للمزيد انظر محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1996، ص323 .

تأليف لجنة مختصة تجتمع بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين لمتابعة بنود الاتفاقية وتقديم الاقتراحات باجراء التعديلات اللازمة على جدول السلع الملحق بها .

المادة الخامسة/

موافقة البلدين المتعاقدين على منح كل منهما الآخر التسهيلات الجمركية والادارية الممكنة لاقامة المعارض التجارية والثقافية في أراضي كلا البلدين .

ولتسهيل عملية انسياب السلع والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية، وضمان خلوها من الامراض والاوبئة ، عقدت الدولتان في 14 يونيو/ حزيران عام 1961 اتفاقية تتعلق بالحجر الزراعي نصت على[1] تعاون الطرفين المتعاقدين على مكافحة الآفات والامراض النباتية عن طريق تبادل المعلومات العلمية بطريقة مباشرة ومنتظمة بين السلطات الفنية المختصة في كل من البلدين، وعن طريق عقد الدورات الدراسية المشتركة بين المختصين لدراسة مشاكل الآفات الزراعية، والعمل على تبادل النشرات والبحوث الزراعية والمعلومات الفنية الخاصة بذلك، ويعمل كلا البلدين على تسمية السلطات المختصة باصدار شهادات الخلو من الامراض والآفات الزراعية الخاصة بالنباتات، ويتعهد الطرفان بانشاء محاجر زراعية داخل اراضيه للأشراف على النباتات قبل تصديرها للطرف الآخر[2]، وأشارت الاتفاقية الى منع ادخال الحيوانات الا بعد الحصول على شهادة بيطرية تؤكد خلوه من الامراض [3].

---

(1) فلاح حسن مخلف ظاهر الجبوري ، المصدر السابق ، ص84.

(2) توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتاجيل، اتحاد الكتاب العربي، دمشق 2001، ص57 .

(3) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص323 .

وقد اسهمت الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين في ايجاد المناخ الجيد في ديمومة سير العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تم التوصل الى عقد اتفاق تعاون في ميدان الصناعات الكيمياوية بين البلدين في 15 أغسطس / آب عام 1968، وجاء في مضمونها[1] :

المادة الاولى /

أ- تختص الجمهورية التونسية في صناعة السوبر فوسفات وحامض الفسفوريك والأسمدة الكيمياوية المركبة.

ب- تختص المملكة الليبية المتحدة في صناعة الامونيا وكبريتات الامونيوم وفوسفات الأمونيوم الثنائي ونترات الامونيوم .

المادة الثانية /

تتعهد كل من المملكة الليبية المتحدة والجمهورية التونسية بانجاز مشروع مشترك لأنتاج حامض الكبريتيك والاسمنت .

المادة الثالثة /

انشاء لجنة مشتركة (تونسية – ليبية) في غضون شهرين من إبرام هذه الاتفاقية ويعهد لها التنسيق في ميدان الصناعات المذكورة أعلاه بين البلدين .

المادة الرابعة /

(1) جريدة الكفاح، (بيروت)، العدد 134 ،16اغسطس(اب) 1968 .

تكون مدة الاتفاقية نافذة لمدة عشر سنوات أعتباراً من تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية بين البلدين، على أن تجدد تلقائياً مالم يرغب أحد الطرفين في انهاء الاتفاقية قبل سنة على الأقل .

وعملت الدولتان على زيادة توطيد علاقاتهما الاقتصادية من خلال عضويتهما في مجموعة دول المغرب العربي[1]، فقد أتفق وزراء الاقتصاد لبلدان المغرب العربي الأربعة (المغرب- تونس- الجزائر- ليبيا) أثناء انعقاد مؤتمر الاقتصاد لبلدان المغرب العربي في تونس في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1968 بتكليف اللجنة الأستشارية الدائمة لدول المغرب العربي بأعداد مشروع اتفاق لبرنامج التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي لمدة خمسة أعوام متضمناً ما يلي [2]: .

1-اعداد قائمة باسماء الصناعات التي سيتم الاتفاق عليها بحيث تضمن لمنتوجاتها حرية الرواج والحماية المشتركة في كل بلدان المغرب العربي .

2-العمل من أجل تنمية تبادل المنتوجات الزراعية .

3-اخضاع الرسوم الكمركية الى التخفيض النسبي .

4- انشاء بنك مالي مغربي يتولى تمويل المشروعات ذات المصلحة المشتركة .

وعقب تغيير النظام السياسي في ليبيا من النظام الملكي الى الجمهوري، أعلنت الجمهورية الليبية استمرار العمل بالاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الجمهورية التونسية[3]، وبناء على

---

(1) وزارة الاقتصاد الوطني، الادارة العامة للتجارة الخارجية، البروتوكولات الاقتصادية لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي ، 1968 ، ص21.

(2) المصدر نفسه .

(3) ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء، دار الشورى، بيروت، 1974، ص51 .

ذلك قام محمد المصمودي[1] وزير الخارجية التونسي بزيارة الى ليبيا للتوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والثقافي بين الدولتين وتم الاتفاق على تأسيس شركة ليبية – تونسية مشتركة للنقل البحري في أبريل / نيسان عام 1973 [2].

غير ان حالة الانسجام لم تستمر طويلاً في ظل تصاعد الحماس القومي ورفع الشعارات القومية التي تبنتها القيادة السياسية في ليبيا في جزيرة جربة[3] التونسية في يناير/ كانون الثاني 1974 والتي تدعو فيه الى قيام وحدة أندماجية بين البلدين الذي لم توافق عليه الحكومة التونسية [4].

---

(1) سياسي تونسي، ولد في مدينة المهدية في الخامس والعشرين من مايو/ آيار عام 1925، درس في المعهد الصادقي في تونس، وفي عام 1954 أصبح وزيراً في حكومة طاهر بن عمار التي شكلت من أجل التفاوض مع فرنسا من اجل الاستقلال، وبعد أستقلال تونس انظم الى الحزب الحر الدستوري الجديد، عين سفيراً لتونس في فرنسا عام 1957 ثم وزيراً للخارجية عام 1974. للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص104.

(2) جريدة الصباح ،(تونس)، العدد 384، في 8 ابريل/نيسان1973 .

(3) جزيرة تونسية تقع في جنوب شرق تونس في جزيرة قابس، بينها وبين البر حاجز ضيق من المياه، يعبر اليها بالزوارق، يبلغ طول الجزيرة حوالي (60) ميلاً، وعرضها حوالي (15) ميلاً، زارها معمر القذافي في يناير/ كانون الثاني عام 1974ومنها اعلن عن رغبته في قيام وحدة اندماجية بين ليبيا وتونس ويصبح الحبيب بورقيبة رئيساً لهذه الجمهورية الجديدة ، في حين يتولى القذافي منصب نائب الرئيس. للمزيد ينظر عماد الدين اسماعيل بن الملك الافضل، تقويم البلدان، باريس، د.ت، ص193؛ الطاهر بلخوجة، بورقيبة سيرة زعيم، الدار الثقافية، القاهرة، 1999، ص238–239 .

(4) عادل بن يوسف، السلطة في تونس خلال فترة حكم البورقيبة، المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات العربية بين الصعود والانحدار، مؤسسة التميمي، تونس، 2005، ص57 .

ثانياً : اتفاقيات التعاون الفني وتبادل الخبرات الليبية التونسية (1957-1973):

تأثرت ليبيا تأثراً كبيراً بوجود الاستعمار الايطالي في أراضيه، وأنشغلوا الليبيون في مقارعة المستعمر، وانعكست تلك الحالة الى تعرض ليبيا الى حالة من الركود والتدهور في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد بلغت نسبة الامية في ليبيا نحو 90%، وأقتصر التعليم الفني على وجود مدرسة واحدة للفنون والصنائع بطرابلس، ولم تكن الحالة الصحية أحسن حالاً، فالبلاد شهدت أنتشار الامراض، والناس يعانون من انتشار المجاعة وسوء التغذية، فضلاً عن طرق المواصلات وان وجدت فهي بحالة سيئة وغير مهيأة بالمواصفات العلمية الحديثة [1] .

أمام هذه الاوضاع تركزت جهود الحكومة الليبية على توفير أحتياجات البلاد من الخبرات والمهارات الفنية والادارية اللازمة لتسيير دفة الدولة والنهوض ببرنامج التعليم وبالجانب الصحي والاهتمام بالمستوى الغذائي من خلال الاستعانة بدول الجوار[2]، فتوجهت نحو مصر للاستعانة بالمدرسين ورجال الاقتصاد المصريين حتى وصلت نسبة المعلمين المصريين المعارين الى ليبيا خلال العام الدراسي (1956/1955) قد بلغت 18% من جملة الاعارات المصرية الى الدول العربية [3] .

وبعد حصول تونس على اسقلالها عام 1956، توجهت الحكومة الليبية للاستعانة بدول المغرب العربي، وبدأ التقارب الليبي – التونسي، وبعد توقيع اتفاقية الأخاء وحسن

---

(1) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع القاهرة التجارية، القاهرة، د.ت، ص19 .

(2) محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج3، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2004، ص524.

(3) المصدر نفسه.

الجوار في 6 يناير/ كانون الثاني عام 1957، والتي جاءت لتؤسس لعلاقات ليبية – تونسية جديدة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والتعاونية وتبادل الخبرات وبناءً عليه بداءت الخطوات الفعلية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية في منتصف مايو / آيار 1957 في طرابلس للتوقيع على اتفاقية ثنائية في التعاون الثقافي[1]، مثل فيها الجانب الليبي عبد القادر علام[2] وزير المعارف ووزير الدفاع ومثل السيد الأمين الشابي[3] وزير المعارف عن الجمهورية التونسية، وقد نصت[4] المادة الاولى من الاتفاقية على تنمية

---

(1) مجيد رشاد عبد الغني، المصدر السابق، ص430.

(2) سياسي ليبي، ولد في عام 1920، ينتمي الى قبيلة العبيدات، نال تعليمه في المعهد الايطالي، شغل عدة مناصب وزارية، فشغل منصب وزيراً للزراعة للمدة (1950–1951) في أمار برقة في عهد حكومة محمد السافزلي، ثم وزيراً للمواصلات في عهد حكومة مصطفى بن حليم (1956–1957)، ثم وزيراً للدفاع للمدة (1957–1958) في عهد حكومة عبد المجيد كصبار، ووزيراَ للخارجية (1960–1961) في عهد وزارة محمد عثمان الصميد . للمزيد ينظر سالم الكتيبي، ليبيا مسيرة الاستقلال، وثائق محلية ودولية، ج3، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012م، ص47 .

(3) وهو محمد الامين الشابي، ولد في مدينة مجاز اللباب عام 1917، والده أحد القضاة الشرعيين المثقفين، وشقيقه الاصغر الشاعر التونسي المعروف ابي القاسم الشابي، أكمل دراسته في مدينته، ثم انتقل الى المدرسة الصادقية عام 1930لاكمال دراسته الثانوية، حصل بعدها على الدبلوم العالي باللغة العربية، ثم حصل على شهادة الآداب باللغة العربية من جامعة الجزائر، سافر الى فرنسا عام 1945، لاكمال دراسته العليا في جامعة السوربون، بعد تخرجه عين أستاذاً بدار المعلمين بتونس قبل ان تسند اليه ادارة المعهد الثانوي بخزنه دار عام 1955. انتخب نائباً في المجلس القومي في مارس/ آذار عام 1959، واسندت اليه حقيبة وزارة التربية القومية (المعارف) في عهد اول حكومة تونسية بعد الاستقلال عام 1956 وبقي فيها حتى عام 1958، وتوفي عام 1974 . للمزيد ينظر شهادات جديدة عن بناء الدولة التونسية، سيمنارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن المعاصر، ج12، منشورات مؤسسة التميمي، 2010، ص177.

(4) احمد الجبير، العلاقات العربية– الافريقية، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1992، ص187.

العلاقات الوثيقة بين البلدين في ميادين الثقافة والتربية والتعليم ، واشارة المادة الثانية الى تفعيل ما جاء في المادة الاولى عن طريق جهود مبذولة من قبلهما في حدود امكانيات كل منهما على تشجيع وتخصيص المنح الدراسية وتبادل الاساتذة والمدرسين وغيرهم من رجال المعاهد العلمية والثقافية ، واقامة المعارض الفنية والمدرسية والمهرجانات والمؤتمرات العلمية والتعليمية، واشارت المادة الثالثة الى ضرورة الاهتمام بالتعاون الثقافي بين الدولتين في الميدان الثقافي والفني لاسيما فيما يلي[1] :

1-تبادل الكتب والنشرات العلمية والتاريخية الصادرة من المعاهد الرسمية، وتنمية روح التعاون والصداقة بينهما .

2-تبادل الافلام العلمية والثقافية والعمل على تشجيع اذاعة البرامج التربوية والادبية والتاريخية لتقوية الروابط الفكرية والروحية بين البلدين.

3-العمل على تدعيم التعاون بين الهيئات الرياضية وتنظيم الرحلات العلمية والزيارات الكشفية لطلبة المدارس والمعاهد لانماء روابط الالفة والاخاء بينهم .

4-اجراء دراسات مشتركة بغية توحيد مناهج الدراسة لايجاد التماثل الثقافي بين ابناء البلدين .

5- العمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات الثقافية والجمعيات القائمة في كلا البلدين .

6-تبادل الطرفان للمختصين في شؤون المتاحف والمكتبات والمخطوطات التاريخية .

7-تبادل الطرفان للمختصين بالتنقيب عن الآثار وتبادل المعلومات عن الاستكشافات الأثرية.

---

(1) عبد الحميد براهيمي، ابعاد التعاون الاقصادي والفني والعربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص197.

ونال قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بين البلدين اهتماماً من قبل حكومة البلدين، فتم التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال البريد والاتصالات في 14 يونيو/ حزيران 1961، وذلك لتوسيع الخدمات بينهما في هذا المجال، وتسهيل خدمات الحوالات البريدية، وتبادل الخبرات الفنية بينهما، ونصت المعاهدة على تسيير الخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتخفيض رسومها في نطاق قوانين الاتحاد العالمي للبريد والاتصالات، وقد حددت مدة الاتفاقية بعام واحد تتجدد تلقائياً مالم يطلب أحد الطرفين المتعاقدين الغاءها [1].

وكما شهد قطاع المواصلات هو الآخر أهتماماً من المعنيين به من قبل البلدين، فقد تم التوصل الى توقيع اتفاق تعاون مشترك في 14 يوليو/ تموز عام1961 لتسهيل الخدمات الجوية والبحرية والبرية وتبادل معلومات الرصد الجوي، وتدريب الموظفين على شؤون ادارة الطيران والرصد، والعمل على توسيع الطريق الموصل بين البلدين، والاتفاق على ابرام اتفاقية خاصة حول الخدمات الجوية المتبادلة بين الطرفين بقصد تنسيق مصالح الطيران المدني لكل من البلدين، وتنظيم خطوط الملاحة بين موانىء البلدين، وتكون مدة الاتفاقية لعام واحد تتجدد تلقائياً مالم يطلب احد الطرفين الغاؤها [2].

وشملت اتفاقيات التعاون الفني المجال الصحي، حيث نصت الاتفاقية الصحية التي عقدت بين الدولتين في 14/حزيران 1962 على عقد اجتماعات دورية في المواعيد التي سيتم الاتفاق عليها ممثلو السلطات الصحية في البلدين لدراسة المسائل المتعلقة بشؤون الصحة العامة وفحص مشاكلها وتنسيق حلها، وتقدم السلطات المختصة الجانب الصحي في كل من البلدين كافة التسهيلات للبلد الآخر لدراسة النظم والبرامج والمشاريع الصحية،

---

(1) عبد الحميد براهيمي ،المصدر السابق، ص205 .

(2) المصدر نفسه .

والعمل على تبادل الوثائق والتقارير والنشرات الصحية، والعمل على ايفاد الاطباء والمختصين في المسائل الصحية للعمل في البلد الآخر لمدة معينة بناء على طلبها[1]، وعمل الطرفان على توحيد موقفيهما بقدر الامكان في المسائل التي تطرح للبحث أمام المنظمات الصحية العالمية في دوراتها العامة والاقليمية، وتعهد كل من الطرفين بان يبذل كافة امكانياته لمساعدة الطرف الآخر في الظروف الاستثنائية الطارئة، وذلك بتسهيل الادوية والمواد والادوات المتوفرة لديه فور طلبها منه، وكما أشارت بعض نصوص المعاهدة الى تقديم التسهيلات لمواطني البلد الآخر للذين يمرون عبر أراضيهم براً وجواً وبحراً في طريقهم لأداء فريضة الحج، وذلك في حدود القوانين واللوائح الصحية المطابقة للانظمة الصحية العالمية وغيرها من الواجبات المفروضة على الحجاج الوطنين[2].

وفي مجال التعليم العالي، فقد توجه عمر التومي رئيس الجامعة الليبية الى تونس في 15 ديسمبر/ كانون الاول عام 1969، والتقى وزير التربية التونسي احمد نور الدين للتباحث حول المسائل الخاصة بالتعليم، وعقدت جلسة عمل ركزت محاورها على ايجاد صيغة تعاون في مجال التعليم وتبادل الخبرات واعارة بعض التدريسيين التونسيين لتدريس اللغة الفرنسية في المعاهد والجامعات الليبية فضلاً عن أعارة مجموعة من المهندسين والفنيين التونسيين المتخصصين في الكهرباء للعمل في مؤسسات الكهرباء الليبية على سبيل الاعارة [3].

---

(1) داود سلمان وونر، الاوضاع الصحية في بلاد المغرب العربي، بنغازي، 1997، ص106 .

(2) المصدر نفسه، ص206

(3) الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي، الوثائق التعليمية الاساسية لاتحاد المغرب العربي ط5، تونس، 1997، ص320 .

وفي أطار اقامة المعارض الثقافية وتبادل الخبرات، نظمت الدار التونسية للنشر خلال المدة (21–26) مارس/ آذار عام 1971 معرضاً للكتاب في ليبيا، شاركت فيه أكثر من عشرين دار مختصة بطبع ونشر الكتب المختلفة الأختصاص [1].

ودعماً للتعاون الفني وتبادل الخبرات، واصلت الحكومة الليبية سعيها للاستفادة من الخبرات التونسية والاستعانة بالمدرسين التونسيين. ولذلك توجه ابراهيم الفلاح وكيل وزير التربية الليبي لزيارة الجمهورية التونسية في 4 سبتمبر/ أيلول عام 1972 أطلع خلالها على النهضة التعليمية الحديثة في تونس، وتم الاتفاق على امكانية اقامة الدورات التدريبية للتدريسيين الليبيين وامكانية تبادل الخبرات، وفي ذات الاطار تم الاتفاق على توحيد البرامج التعليمية بين الدولتين [2].

وخلال النصف الثاني من عام 1973، تواصلت الزيارات المتبادلة بين البلدين رغبةً في زيادة التعاون الفني وتبادل الخبرات واقامة الدورات الدراسية والعلمية، ففي نهاية يونيو/ حزيران 1973 توجهت بعثة من الشباب الليبي الى تونس للدراسة في مجال ادارة الشباب، وبناء على دعوة من الديوان القومي للعمالة التونسية [3].

وبحلول عام 1974 أخذت حالة عدم الاستقرار والتذبذب في العلاقات السياسية بين ليبيا وتونس التي جاءت بعد فشل اتقان جربة عام 1974 والتي القت بظلالها على التعاون

(1) جريدة العمل، (تونس)، العدد 351، 22مارس/اذار 1971.

(2) جريدة العمل، (تونس)، العدد 1201 ، 5 سبتمبر/ايلول1972 .

(3) محمد عاشور مهدي، مؤسسة الشباب الافريقي وآفاقاها، تونس ، 2004، ص100 .

الفني وتبادل الخبرات الي أصبحت اسيرة العلاقات السياسية مثلها في ذلك العلاقات الاقتصادية والثقافية [1].

(1) نوري عبد السلام بربون، نحو اقتصاد عربي موحد من اجل التحرير، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1970، ص118-119 .

الاستنتاج : من خلال الدراسة، يمكننا التوصل الى عدة استنتاجات منها :

1-يمكن القول أن العلاقات واتفاقيات التعاون الاقتصادي والسياسي بين ليبيا وتونس ليست وليدة العهد أو اللحظة فلها جذور تأريخية طويلة، إلا أن هذه العلاقات قد تأصلت بعد نيل كل من ليبيا وتونس استقلالهما واصبحتا دول ذات سيادة .

2- مثلت معاهدة الأخاء وحسن الجوار بداية مسار حقيقي لتوطيد العلاقات بين البلدين وفتح نافذة من خلالها الى الاصعدة الاقتصادية والثقافية والفنية .

3-ان حالة عدم الاستقرار في العلاقات السياسية بين الدولتين التي ترتبت على فشل اتفاق جربه عام 1974، ألقت بظلالها على التعاون الفني وتبادل الخبرات بين الدولتين، والتي أصبحت أسيرة العلاقات السياسية، مثلها في ذلك العلاقات الاقتصادية والثقافية.

4-من العوامل المساهمة في نجاح تطبيق اتفاقية الأخاء وحسن الجوار هو الزيارات واللقاءات المتبادلة بين مسؤولي الدولتين والتي أنعكس نجاحها في زيادة الايدي العاملة والخبرات الفنية التونسية للعمل في ليبيا وزيادة الخبرات الفنية في بناء الدولة الليبية .

5-حاولت الحكومة الليبية الاستفادة من امكانية الجمهورية التونسية بما تمتلكه من خبرات علمية في قطاع التعليم والقطاع الاقتصادي والتي ترجمت بتوقيع عدد من أتفاقيات تبادل الخبرات بين البلدين .

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق غير المنشورة (د.ك.و) :

(1) د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2696، المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب (ليبيا)، تقرير المفوضية حول اعتراف ليبيا باستقلال تونس والمرقم س/115/1 في 17 نيسان 1956، و 24 .

(2) د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2694، المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب (ليبيا)، تقرير المفوضية حول استقلال تونس والمرقم س/143/1 في 30 نيسان 1956، و22.

(3) د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2694، المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب (ليبيا)، تقرير المفوضية لشهر حزيران عام1956 حول تسمية سفراء البلدين والمرقم س/266/1 في 2 تموز 1956، و 8.

ثانيا الوثائق المنشورة:

(1)الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي، الوثائق التعليمية الاساسية لاتحاد المغرب العربي ط5، تونس، 1997.

(2)سالم الكتيبي، ليبيا مسيرة الاستقلال، وثائق محلية ودولية، ط1، ج3، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012م.

(3)شهادات جديدة عن بناء الدولة التونسية، سيمنارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن المعاصر، ج12، منشورات مؤسسة التميمي، 2010.

(4)وزارة الاقتصاد الوطني، الادارة العامة للتجارة الخارجية، البروتوكولات الاقتصادية لوزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي ، 1968 .

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

(1)حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (1933-1987) دراسة تأريخية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003. .

(2)سحر جميل جبار، مصطفى احمد بن حليم ودوره السياسي في ليبيا(1921–1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة ذي قار، 2017.

(3)منى محمد حسون السعدي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2011.

(4) هند عادل اسماعيل النعيمي، ادريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا (1890–1952)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2009 .

رابعا: الكتب العربية والمعربة:

(1)احمد الجبير، العلاقات العربية– الافريقية، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1992.

(2)توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتاجيل، اتحاد الكتاب العربي، دمشق 2001.

(3)خليفة الشاطر، المقاومة والتحرير (1952–1956) في تونس عبر التاريخ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2005.

(4)داود سلمان وونر، الاوضاع الصحية في بلاد المغرب العربي، بنغازي، 1997.

(5)سامي حكيم ، حقيقة ليبيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970.

(6)سيد عوض عثمان، العلاقات الليبية المصرية (1904–1992)، ط1، القاهرة، 1994.

(7)صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.

(8)الطاهر بلخوجة، بورقيبة سيرة زعيم، الدار الثقافية، القاهرة، 1999.

(9)عادل بن يوسف، السلطة في تونس خلال فترة حكم البورقيبة، المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات العربية بين الصعود والانحدار، مؤسسة التميمي، تونس، 2005.

(10) عبد الحكيم احمد حبيب، النظام السياسي في ليبيا (1969–1992)، منشورات اللجنة الشعبية الليبية، طرابلس، 2006.

(11) عبد الحميد ابراهيمي، ابعاد التعاون الاقصادي والفني والعربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

(12) عبد الكريم عزيز، نضال شعب تونس (1881–1956)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001.

(13) عماد الدين اسماعيل بن الملك الافضل، تقويم البلدان، باريس، د.ت.

(14) مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات بين الدول العربية شمال افريقيا، القاهرة، 1993.

(15) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966.

(16) محمد عاشور مهدي، مؤسسة الشباب الافريقي وآفاقاها، تونس ، 2004.

(17) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1996.

(18) محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، ج3، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2004.

(19) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع القاهرة التجارية، القاهرة، د.ت.

(20) ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء، دار الشورى، بيروت، 1974.

(21) نوري عبد السلام بربون، نحو اقتصاد عربي موحد من اجل التحرير، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1970.

خامسا: الموسوعات:

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

سادسا: البحوث المنشورة:

(1) احمد محمود علو السامرائي، الازمة السياسية البريطانية- الليبية (1970-1986)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج7، العدد 22، تكريت، 2015.

سابعا: الصحف والمجلات:

(1) جريدة الكفاح، (بيروت)، العدد (134) ، 1969/8/16 .

(2) جريدة العمل ،(تونس)، العدد (351) ، 1971/3/22.

(3) جريدة الصباح (تونس)، العدد (384) ، 1973/4/8 .

ثامنا: الموقع الالكترونية:

(1) الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia.org.